



معهد الدراسات الإسلامية

العنوان: النقاد، الحيوانات العملاقة والتعددية: الحوار الذي ليس له نهاية عن تعدد الثقافات

المؤلف: كريم ح. كري

المنشور: المجلة الكندية للتواصل، العدد 34 (4)، الصفحات 701-710، 2009.

موجز:

تمت صياغة مصطلح "تعدد الثقافات" في بدايات السبعينيات من القرن الماضي، الوقت الذي أعطى مختلف النقاد عالمياً تفسيرات مختلفة لهذا المصطلح، والتي غالباً ما كانت متناقضة؛ وذلك بناء على سياقاتهم الاجتماعية الثقافية الخاصة. بشكل مشابه لفيل الرومي في البيت المظلم، فقد فهم الحيوان العملاق الذي ذكر في عنوان هذه المقالة بشكل مختلف من قبل اللذين قدروا على لمس أجزاء معينة فقط من جسمه. يتابع البروفسور كريم نقاشه حول تاريخ التعددية الثقافية في كندا التي هي أول دولة تضمن مفهوم الثقافات المتعددة في سياساتها الرسمية. لقد تم ربط السياسة "بالاندماج" وكذلك "استيعاب المجتمع" ولكلا المفهومين مؤيدين ومنتقدين؛ حيث يعتقد المنتقدون بأن هذه السياسة تهدد بتفكيك تماسك المجتمع. ينظر إلى استيعاب المجتمع لمصالح الأقليات على أنه تعايش وتقاطع مع الحيز العام الغالب، مشكلة بذلك مشاركة مدنيّة في مجتمعات التعددية. ويختتم المقال بكيفية وجوب إعادة تفسير "الثقافات المتعددة" في القرن 21 حيث تحدت العولمة البنية التقليدية للشعوب. يشعرون المهاجرين اليوم بالراحة تجاه الهويات المتعددة وهم غالباً على تواصل أكث من قبل مع جماعاتهم. لقد مدح سمو الأغاخان الجهود الكندية لدعم قيم التعددية والتي يراها أساسية في مستقبل العالم.

تم الحصول على حقوق النشر من الناشر المذكور.

إن استخدام المواد الموجودة على موقع معهد الدراسات الإسلامية يشير إلى القبول بشروط معهد الدراسات الإسلامية لاستخدام هذه المواد. كل نسخة من المقال يجب أن تحتوي على نفس نص حقوق النشر التي تظهر على الشاشة أو التي تظهر في الملف الذي يتم تحميله من الموقع. بالنسبة للأعمال المنشورة فإنه من الأفضل التقدم بطلب الإذن من المؤلف الأصلي والناشر لإستخدام (أو إعادة استخدام) المعلومات ودائماً ذكر أسماء المؤلفين ومصادر المعلومات.



معهد الدراسات الإسلامية

النقاد، الحيوانات العملاقة والتعددية: الحوار الذي ليس له نهاية عن تعدد الثقافات

كريم ح. كري

إن هذه نسخة منقحة من نص المحاضرة التي أقيمت في 20 حزيران 2007 في معهد تعدد الثقافات لجامعة برتس كولومبيا، جامعة برتس كولومبيا، فانكوفر، كندا. تم بث هذه المحاضرة على أنثر راديو ون لمؤسسة الإتصالات الكندية في 26 حزيران 2007. ثم نشرت لاحقاً في المجلة الكندية للتواصل العدد 34 (4)، الصفحات 701-710، في عام 2009.

ملخص:

تمت صياغة مصطلح "تعدد الثقافات" في بدايات السبعينيات من القرن الماضي، الوقت الذي أعطى مختلف النقاد عالمياً تفسيرات مختلفة لهذا المصطلح، والتي غالباً ما كانت متناقضة؛ وذلك بناء على سياقاتهم الاجتماعية الثقافية الخاصة. بشكل مشابه لفيل الرومي في البيت المظلم، فقد فهم الحيوان العملاق الذي ذكر في عنوان هذه المقالة بشكل مختلف من قبل اللذين قدروا على لمس أجزاء معينة فقط من جسمه. يتابع البروفسور كريم نقاشه حول تاريخ التعددية الثقافية في كندا التي هي أول دولة تضمن مفهوم الثقافات المتعددة في سياساتها الرسمية. لقد تم ربط السياسة "بالاندماج" وكذلك "استيعاب المجتمع" ولكلا المفهومين مؤيدين ومنتقدين؛ حيث يعتقد المنتقدون بأن هذه السياسة تهدد بتفكيك تماسك المجتمع. ينظر إلى استيعاب المجتمع لمصالح الأقليات على أنه تعايش وتقاطع مع الحيز العام الغالب، مشكلة بذلك مشاركة مدنية في مجتمعات التعددية. ويختتم المقال بكيفية وجوب إعادة تفسير "الثقافات المتعددة" في القرن 21 حيث تحدت العولمة البنية التقليدية للشعوب. يشعرون المهاجرين اليوم بالراحة تجاه الهويات المتعددة وهم غالباً على تواصل أكث من قبل مع جماعاتهم. لقد مدح سمو الأغاخان الجهود الكندية لدعم قيم التعددية والتي يراها أساسية في مستقبل العالم.

ظهر مصطلح "تعدد الثقافات" في بدايات السبعينيات من القرن الماضي. حيث أشير إلى أن صياغته تمت في سويسرا، ولكن كندا كانت سباقة في تضمينه في سياستها الرسمية. أما الآن فقد انتشر هذا المصطلح حول العالم. العديد من الناس يفضلونه، وآخرون يرفضونه، ولكن قلة صغيرة منهم لا بتالي. لقد اكتسب المصطلح معاني مختلفة. فمن الناحية السياسية، يتم التفكير به بشكل مختلف كمصطلح تم وضعه لتعزيز اندماج المهاجرين، وتحسين علاقات الإثنيات المختلفة، وتخفيف الصراعات الطائفية، وتشجيع المواطنة الجيدة، ودعم التماسك الوطني، وإلزام استيعاب المجتمع الثقافي. ومع أن تطبيقه وتأكيده يختلف بين الدول، إلا أنه يبدو أن هناك انطباع خاطئ بأن مصطلح "تعدد الثقافات" حول العالم يخطوي على نفس المفهوم.

حتى عندما يناقش الناس في كندا قيمة هذا المصطلح أو محدوديته فإنهم في الغالب لا يشيرون إلى نفس الشيء. إن أسلوب النقاش في هذا الخصوص يظهر بأن المتحاورين لا يدركون الاختلاف في فهمهم الخاص لمفهوم الثقافات المتعددة. إن هذه الحالة شبيهة بالأسطورة التاريخية التي يتجادل فيها الناس حول وصف الفيل. هناك عدة روايات لهذه القصة. أحدها يظهر في المثنوي الصوفي لجلال الدين الرومي، والذي تحظى كتاباته بموجة من الشعبية في البلدان الغربية رغم أن ولادته كانت منذ ثمانمائة عام فيها يسمى الأفغانستان. سوف أروي جزءاً من ترجمة الأصل الفارسي:

كان الفيل في بيت مظلم. أحضره بعض الهنود للعرض. وكان العديد من الناس يذهبون إلى داخل تلك الظلمة لمشاهدته. وبما أن رؤيته بالعين كانت مستحيله فإن كل شخص كان يستشعره في الظلمة براحة يده. استشعرت يد أحدهم خرطوم الفيل: قال "إن هذا المخلوق يشبه أنبوب الماء". ولمست يد آخر أذن الفيل: فبه الهوك أنه مروحة. وعندما أمسك آخر بقدمه قال: "لقد وجدت أن شكل الفيل يشبه الدعامة". ووضع شخص آخر يده على ظهر الفيل فقال: "حقاً إن هذا الفيل لكروسي العرش". وبشكل مشابه فإن أي شخص سمع في أي مكان وصفاً لذلك الفيل كان فهمه مرتبط فقط بالجزء الذي لمسه (رومي، ص 71-72).



معهد الدراسات الإسماعيلية

إن الحكمة من هذا الرواية أن الأفراد يتجادلون عادة حول موضوع معين لأنهم يتكلمون عن أجزاء محددة منه وليس عن الموضوع بأكمله. وبشكل مشابه للإستعارة المجازية لقصة الحيوان العملاق فإن مفهوم الثقافات المتعددة له حضور واسع ولكن يبدو أن الناس يبقون في الظلام حول تفسيراته المتعددة. نشير إلى نفس المصطلح ولكن وبشكل متكرر نعني أموراً مختلفة. يوجد فهم متنوع لمصطلحاته اللغوية وأهدافه وصياغته التعبيرية. لقد أمضى الكنديون ثلاثة عقود ونصف يتناقشون ويتباحثون في تفاصيل السياسة ولكننا غالباً لا نلتقي بسبب التفسيرات المتعددة الذي نعطيها لهذا المفهوم. لا أدعي اليوم بكشف أي نقاب عن فكرة "تعدد الثقافات الحقيقي"، ولكن غرضي من هذا هو تسليط الضوء على وجود فهم متنوع لهذا المصطلح. أمل من هذا أنه عندما ندرك تنوع وجهات نظرنا فإننا سنقترب خطوة نحو نقاش مثمر. فللتعددية هي مفتاح للموضع الذي في متناول أيدينا.

قبل أن ندرس هذه الحالة المحيرة، قد يكون من الجدير بنا في هذا الوقت أن نتبع مصادر التعددية الثقافية في هذا القرن. في الأربعينات من القرن التاسع عشر، حين كان الحاكم العام لورد درهام قد وصل للتو من لندن، كتب بالأسلوب التالي حول التوتر السياسي بين البريطانيين والفرنسيين في كندا:

لقد توقعت أن أجد خلافاً بين الحكومة والشعب: لقد وجدت أمتين تتصارعان في حضن ولاية واحدة: لقد وجدت صراعاً بين أعراق لا صراعاً بين مبادئ (ماكنوت، 1976، ص 94).

مع ذلك فقد رفض السكان المحليون مقترحه لإستيعاب السكان الفرنسيين في شمال أمريكا البريطاني من خلال سياسة التطبيع الإنجليزية. وفي الإتحاد الفدرالي عام 1867، تم استخدام الإنكليزية والفرنسية بشكل رسمي في البرلمان الاتحادي والمحاكم. ومع النمو المستمر والثابت لهذه السياسة في القرن اللاحق إتسمت البلاد 'بثنائية اللغة والثقافة'.

مع ذلك فإن هذا النظام كان غير مرضٍ لعدد من الفرانكوفونيين في إقليم الكيبك وبدأت حركة إستقلال الإقليم بالنمو. أسست حكومة بيارسون في عام 1963 المفوضية الملكية للثنائية اللغوية والثقافية لدراسة كيفية تطوير المشاركة السياسية بين المجموعتين بشكل أكبر. وعندما سافر المفوضون من كندا الأطلسية عبر الكيبك و أونتاريو استقبلوا بشكل عام بحفاوة. ولكنهم واجهوا معارضة كبيرة وغير متوقعة في سهول برايري. واجهت فكرة أن صفة البلاد كانت فقط بريطانية وفرنسية معارضة كبيرة من المجموعات الأوروبية الأخرى مثل المجموعات ذات الأصول الأوكرانية والبولندية. بدى أن إخضاعهماثر هام على المفوضية. تمت عنوانة الجزء الرابع من هذا التقرير والذي نشر في عام 1969 'بالمشاركة الثقافية للمجموعات العرقية الأخرى' (كندا، المفوضية الملكية، 1967-1970).

أعلن رئيس الوزراء بييري إليوت ترودو في تشرين الأول من عام 1971 عن سياسة الثقافات المتعددة ضمن إطار ثنائي اللغة. قال في مجلس العموم:

إننا نؤمن بأن التعددية الثقافية هي جوهر الهوية الكندية. لكل مجموعة عرقية الحق بالإحتفاظ بثقافتها وقيمها الخاصة وتطويرها ضمن السياق الكندي. إن القول بأنه لدينا لغتين رسميتين لايعني بأنه لدينا ثقافتين رسميتين فقط. وليس هناك ثقافة رسمية محددة أكثر من غيرها. إن سياسة تعدد الثقافات هي سياسة لجميع الكنديين (مقتطفة من هارني، 1988، ص 69).

وبهذه الكلمات فقد تم الاعتراف رسمياً بالحضور الثقافي في كندا للجماعات غير البريطانية وغير الفرنسية. وبنفس الوقت فإنه تم إعادة التأكيد على المكانة التاريخية الغالبة للكنديين من الأصول الإنكليزية والفرنسية. والتي حافظت لغاتها على مكانتها الرسمية. التفریق بين اللغة والثقافة ليس له أي معنى في علم الإنسان ولكن هذا كان نوعاً من التسوية التي غالباً ما ميّزت السياسة الكندية. حيث أُوحي بأنه يمكن للأفراد من جميع الخلفيات الثقافية والعرقية الانتماء إما للمجموعة الناطقة بالإنكليزية أو تلك الناطقة بالفرنسية بناء على لغتهم الرسمية الأولى. وبعدم وجود ثقافة رسمية أكثر من أخرى فإنه حتى أصغر وأكثر الجماعات حداثة في النشوء يمكن نظرياً اعتبارها كندية مثلما هو الحال مع أكبر وأقدم الجماعات.



معهد الدراسات الإسلامية

لقد تبنت كامبيرا مفهوم تعدد الثقافات بعد عدة سنوات من زيارة وزير الهجرة الاسترالي لمعرض الزوار والذي كان في نفس يوم إعلان تروودوتبني الثقافات المتعددة. شهد العقد الأول لهذه السياسة تركيزاً على الذاكرة الثقافية مع الإشارة غالباً للأقليات ذات الأصول الأوروبية. وعندما فتح باب الهجرة للأشخاص غير الأوروبيين وجدت المؤسسة الفدرالية للثقافات المتعددة نفسها مضطرة للتعامل بشكل مباشر مع قضايا التمييز العنصري. لقد نمت الهيكلية البيروقراطية المكرسة لتطبيق هذه السياسة بشكل ثابت بالتوازي مع مخصصات الموازنة خلال الثمانينات من القرن العشرين. وبسبب تكتل جمعيات الثقافات المتعددة وسياسة اليوم، تبنت الأحزاب الوطنية برنامجاً متيناً للثقافات المتعددة والذي تضمن مقترحات لوضع قانون لتعدد ثقافات الكندي و دائرة للمواطنة وتعدد الثقافات.

ومع ذلك وبالرغم من مطالبات الجمعيات العرقية الثقافية للإنصاف بسياسة الثنائية اللغوية، فإن تشريع الثقافات المتعددة لم يوفر آليات للتنفيذ مثل الإشراف من قبل مفوض رسمي. بالإضافة إلى ذلك كانت المخصصات المالية أصغر إلى حد بعيد من تلك المخصصة لبرامج الثنائية اللغوية. وقد وضعت حكومة برايان ملروني على طاولة البرلمان وثيقة تعدد الثقافات وأصبحت قانون في تموز عام 1988. وحددت سياساً وإطاراً تنفيذياً ونظام مراقبة برلماني. تنص مقدمته على ما يلي "يلزم المرسوم حكومة كندا على مساعدة الجماعات والمؤسسات في تحقيق وصول متساو ومشاركة لكافة المدنيين في حياة الأمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية" (كندا، تعدد الثقافات والمواطنة الكندية، 1990، ص 1).

إن على المؤسسات الفدرالية تطبيق السياسة من خلال إنشاء برامج تستجيب للتنوع الثقافي لسكان البلاد. وفي السنوات اللاحقة لإنشاء التعددية الثقافية تم اهيكلها البيروقراطي من وحدة في قسم وزارة الخارجية السابق إلى قطاع في قسم وزارة التعددية الثقافية والمواطنة. لكن الوزارة أنفة الذكر لم تدم طويلاً. ومن الإنجازات القليلة في العهد القصير الأمد لرئيس الوزراء كيم كامبل تم دمج عدة أقسام وزارية فدرالية لتشكيل وزارات أكبر. واستوعبت وزارة التراث الكندي التعددية الثقافية التي تقلصت بشكل كبير من ناحية الحجم والأهمية ضمن الهيكل الوزاري. وكان تزايد المعارضة من فئات معينة من عامة سكان كندا أحد أسباب تحجيم التعددية الثقافية. إعتري القوميين في إقليم كيبيك لزمن طويل خوف من أن التعددية الثقافية كانت تدفع من قبل تروودو لإعاقة نمو الحالة الفرانكوفونية. وبالرغم من عدم معارضة السكان الأصليين لهذه السياسة فإنهم شعروا بأنها لم تكن قادرة على مخاطبة أهم قضاياهم المتمثلة بمطالبهم بالأرض.

الخلاف حول السماح لعناصر شرطة الخيالة الملكية الكندية الشيخ بارتداء العمامة بدلاً من القبعات كان شديداً وخاصة في غرب كندا. وقد قام حزب الإصلاح بتعزيز المعارضة السياسية للتعددية الثقافية. وكان الرأي العام بأغلبه، رغم تفضيله للمفهوم الأوسع للتعددية الثقافية، أقل حماسة للمنح الحكومية التي تدعم ثقافات الأقليات. حيث تزايد النقد الصحفي لسياسة تعدد الثقافات مع النمو المتزايد للثقافات المتعددة وخاصة في الفترة التي سبق بالتصويت على المرسوم. أغلقت حكومات عدة مقاطعات برامجها مع بقاء الجهاز الحكومي الفدرالي حتى هذا اليوم- ولو أن حجمه تضائل.

وكان صرف الكثير من أموال دافعي الضرائب على برامج للأقليات أحد أهم الانتقادات لهذه السياسة، رغم أن الكميات الحقيقية كانت صغيرة بالمقارنة مع إنفاق الحكومة الإجمالية على الثقافة. وكان هناك إنتقاد آخر بلأن الساسة يستخدمون التعددية الثقافية لمنافعهم الشخصية. وعلى الرغم من وجود نسبة عالية من الصحة في هذا، إلا أن النقد كان لديهم إنطباع بلأن النخب من الأقليات تعاملوا عموماً بعقلية القطيع. وبالتأكيد أن هذه السياسة ليست الوحيدة المعرضة للإستغلال السياسي. هناك نقد جوهري لتعدد الثقافات بأنه يساهم على اللحمة الاجتماعية الوطنية من خلال تكتيل الأقليات وتجميد هوياتهم بحالة دائمة مغلقة. وسأناقش هذه القضية ببعض من الإسهاب.

بدراسة تغطية وسائل الإعلام للتعددية الثقافية خلال الـ 25 سنة الماضية يتبين أن أحد أكثر خيوط الإنتقاد إتساقاً كان القول بأن هذه السياسة ستدمر وحدة البلاد. ويظهر هذا الجدل في نسخ عديدة مسبقة من قضايا اليوم. ولقد وضعت الملامة على التعددية الثقافية لإنتشار الدعم المزعوم للإرهاب بين الشيخ في ثمانينيات القرن العشرين وبين التاميل في تسعينيات القرن العشرين وبين المسلمين في الوقت الحالي. هناك بعض القصص التي تطفو على السطح بشكل دوري منتظم: على سبيل



معهد الدراسات الإسماعيلية

المثال قصص العصابات العرقية وممارسات ثقافات محددة تؤدي لنشر الفوضى في الأحياء. ولسنا بحاجة لنوضح بأن إفتتاحيات صحفنا توفر منتدى حي للحوار حول جوانب متعددة من هذه القضايا. لكن لسوء الحظ، وكما في أغلب الحالات، فإن المقالات التي ترسم أكثر السيناريوهات المخيفة تكون الأكثر جذباً للإنتباه. الإنطباع العام الظاهر هو أن المجتمع يقبع تحت حصار عناصر أجنبية وأن التعددية الثقافية تتصرف كطابور خامس يحرض على تدمير الهياكل الاجتماعية والثقافية للبلاد.

ربما يكون تعبير الذعر الأخلاقياً أفضل طريقة لوصف هذا النقاش. يعرفه ستانلي كوهين (1972) بأنه رد الفعل المجتمعي لمجموعة بالإعتماد على المفهوم الخاطئ أو المبالغ به بأن التصرف الثقافي منحرف بشكل خطير وبشكل تهديد للقيم والمصالح المجتمعية. تثير اللهجة العامة لمئات المقالات عن التعددية الثقافية والتي كتبت خلال العقود الماضية المخاوف. إن المجتمع الكندي تحت خطر الثقافات الغريبة، والمركز الفدرالي غير المسيطر، إننا بخطر الإنهيار الوشيك. كان ينبغي على السماء السقوط ولكن هذا لم يحدث بعد.

إن الإلتباس حول المصطلحات المستخدمة لوصف السياسة هو قضية أساسية في نقاش الثقافات المتعددة بين النقاد. ويتضمن مصطلحات مثل التعددية، التنوع، الفسيفساء، بوتقة الإنصهار، استيعاب المجتمع، الإندماج، المواطنة، الهوية القومية، القيم الجوهرية الكندية، المجتمع، التيار، الأغلبية، الأقلية، الإثنية، الإثنية الثقافية، العرقية، الأقلية الظاهرة، المهاجرين، أطيفالأقليات. ولكن المعاني المضمنة لهذه الكلمات تختلف من كاتب لآخر. لذلك فإن مصطلح الحوار نفسه يبقى غامضاً. بشكل مشابه للأفراد في قصة رومي فإن نقاشات الكتاب لا تلتقي لأنهم في الحقيقة يشيرون إلى أمور مختلفة.

استخدام مصطلحات الإندماج واستيعاب المجتمع هو أحد المشاكل. في حين أن مواقف الحكومة فيما يخص السياسة اختلفت من وقت لآخر كان هناك مقاربة عامة تقارن بين الإندماج الكندي واستيعاب المجتمع الأمريكي. وبينما كنت أعيش في نيويورك كطالب جامعي أدركت بشكل سريع بلأن بوتقة الإنصهار هي أسطورة بدلاً من كونها حقيقة. ومع ذلك فإن العديد من جيراننا في الجنوب يتمسكون بمثالية أن كل المواطنين في تلك الدولة بمتزوجون بثقافة واحدة. إن نموذج استيعاب المجتمع لبوتقة الإنصهار هو اعتقاد مرن يركز على الإطار الأمريكي المسيطر للعلاقات بين الثقافات. وغالباً ما يقارن مع ميل الكنديين لعملية اندماج تشبه ما يدعوه البعض إناء السلطة. المقومات المختلفة للسلطة تبقى متميزة بينما يحافظ الطبق على تركيبة كلية.

مع ذلك، فإن عدد من المساهمين بمقالات في الصحف يميلون لتفسير الإندماج على أنه إمتصاص الفرد في ثقافة واحدة. توجد في جذر هذا المفهوم أفكار القرن التاسع عشر عن الأمة. حيث أن المفهوم المثالي للأمة افترض أن كل واحد يعيش ضمن حدود إقليمية لدولة ما لديه نفس اللغة والثقافة والإثنية والدين. في الحقيقة فإن مصطلح إثنوس الإغريقي القديم والذي إشتق منه مصطلح إثنوي يشير إلى الأمة. في الواقع نادراً ما توجد أمة إقليمية تتألف بشكل كامل من عرق واحد. حيث يتواجد ضمن كل دولة أقليات ليس لديها نفس السمات الاجتماعية للأغلبية. ومع هذا فإن دراسة مناهج المدارس ومحتويات وسائل الإعلام أثبتت أنه يتم تهيمش أو تشويه أو الهجو الكامل وبشكل منتظم لحضور المجموعات الفرعية. ولدى إنتشار مفهوم تعدد الثقافات حول العالم فقد تم تكيفه بسياقات فردية بناء على التجارب التاريخية والاجتماعية لمختلف البلدان. وبالطبع فإن الفكرة وجدت قبل صياغة المصطلح بوقت طويل. حتى في صيغة السياسة فإن دولاً مثل الهند وماليزيا وسنغافورة وجدوا طرقهم الخاصة لرعاية علاقات طيبة بين مجموعات متنوعة موجودة ضمن حدودهم. وبشكل ملفت للإنتباه فإنه على الرغم من عدم السماح بشكل كبير بالهجرة فإن هذه الدول تشير على أن أساليبها وبشكل متزايد متعددة الثقافات. يتكلم البريطانيون والهولنديون وحتى الأمريكيون عن تعدد الثقافات. إلا أنها مختلفة عن تلك الموجودة في كندا. فأسلوب كل دولة مبرني على سياستها الاجتماعية وإحساسها بقوميتها.

إن لولايات شمال أمريكا وأستراليا ذات التاريخ الطويل في استقبال المهاجرين مفهوم مختلف بشكل واضح عن العلاقات بين الثقافات مقارنة مع دول أوروبا والتي بدأت حديثاً باستقبال المهاجرين. ليس للولايات المتحدة سياسة تعدد ثقافات على



معهد الدراسات الإسلامية

المستوى المركزي الفدرالي ولكن تتبناها العديد من المنظمات على مستوى البلديات وكذلك الشركات الكبرى في أمريكا. ويبقى النهج البريطاني بتاريخه في توطين سكان الكومنويلث متميز بشكل ملحوظ عن الدول الأوروبية الأخرى. ومن جهتها أدرجت هولندا تعدد الثقافات ضمن سياستها الاجتماعية 'المدعّمة' و طويلة الأمد.

لقد أطّرت بعض الأحداث التي حدثت في السنوات القليلة الماضية في الدول الأوروبية، والتي نقلت عالمياً، ضمن سياق "فشل تعدد الثقافات". نظر إلى جريمة قتل المخرج السينمائي الهولندي المثير للجدل في عام 2004 والتي قام بها شخص من أصول مغربية على أنها عجز أقليات معينة عن الاندماج ضمن المجتمع الهولندي. كما أن التفجيرات الانتحارية في وسائل النقل في لندن التي قام بها أربعة أفراد بريطانيين من أصل باكستاني في عام 2005 عرّضت تعدد الثقافات البريطاني لهجوم شرس. وأطّر خلاف السنة الماضية حول نشر الصحيفة الدنمركية، يولاندس بوستن، الصور المسيئة للنبي محمد كتهديد لقيم الليبرالية الغربية. حيث قدم معظم النقاد هذه الأحداث كدليل على الفشل العام لسياسة الإشراك الناجح للتعددية الدينية والعرقية ضمن سكان البلاد.

تمت تغطية هذه الأحداث الأوروبية في بعض وسائل الإعلام الكندية لانعكاس لخلل طبيعي لنهجنا الخاص تجاه تعدد الثقافات. ولكن فشل العديد من الكتاب في وضع هذه الأحداث ضمن سياق الأساليب المحددة التي تعمل بها التعددية في تلك الدول. حيث إتجهوا إلى إغفال ظروف محددة تبدو بأنها تعزز مشاكل بنيوية بين الثقافات في تلك الدول. وهذا يتضمن الإنعزالية الصارمة لأقليات محددة في المملكة المتحدة، وحقيقة أنه حتى الأكاديميين في هولندا يشيرون إلى الجيل الثاني والثالث من الأشخاص المولودين في هولندا من أصول مهاجرة بمصطلح 'الأجانب'.

إن الميول العنصرية المعروفة لحزب سياسي في الائتلاف الحكومي الدنماركي والذي مرر عدة قوانين ضد الهجرة بالإضافة إلى الهجوم المستمر لصحيفة يولاندس بوستن على الأقليات في الدولة لم تكن جزءاً من التغطية المسيطرة للضجة التي أثارته الصور الكرتونية الساخرة. ربما أهدأ أكثر المقارنات الغير واقعية بين أوروبا وكندا كان عمود في إحدى صحفنا والذي اقتبس تحذير مسؤول في الحكومة الفرنسية لنا بأن تعدد الثقافات سيؤدي إلى نوع من الشغب يماثل ما واجهته بلاده في عام 2005. لم ينظر إلى الفشل في سياسة الاقتصاد الفرنسي في توفير عمالة حيوية لشبابه وألّا تأثيرات الإقصاء الناجمة عن إصرارها الشديد على ربط العامة بنماذج ثقافية مهيمنة على أنه المسبب للمشاكل.

في حين أن وظيفة وسائل الإعلام البقاء يقظة والمحافظة على الرؤية الناقدة للمجتمع فمن الواضح أن الموقف النموذجي للعديد منها يبرهن وبشكل مستمر كيف أن صناعة تعدد الثقافات كارثية. حيث يميلون لإعطاء أهمية كبيرة للدراسات التي تشير إلى أن السياسة ليست فعالة. أشار أحد الأبحاث التي تمتعت بتغطية ملحوظة في السنة الماضية لنمو التكتلات الإثنية في كندا. إن هذا هو موضع اهتمام، ولكن يبدو أنه مشكلة في سياق الأقليات المنظورة فقط. ومن المثير للإهتمام أن الإفتقار للتعددية الإثنية في الأحياء الراقية في مدننا لم تسبب ذعراً أخلاقياً مشابهاً.

تُعرض تكتلات حصرية من نوع آخر في صفحات الأعمال للصحف التي تطبع صور الأفراد الذين تم تعيينهم بمناصب تنفيذية في الشركات. تبدو هذه غير منظورة للباحثين والكتّاب الذين يركزون على الكنديين الذين تمت تسميتهم بأقليات، منظورة. هذه هي طبيعة العملية التي من خلالها يتم أثنته أناس معينين دون سواهم. وليست مدينة فلنكوفر بغريبة عن النقاش في موضوع 'البيوت الغربية'. من المهم ملاحظة أن الذعر الأخلاقي حول الجماعات الم وثنته لا يبدو بنفس التركيز عندما يعيشون في تكتلات ضمن المدن، مع تباهي النشرات السياحية بالطبيعة الغربية للمدن الصينية (تشاينا تاون) ومدن الهند الصغيرة (ليتال إندياز). تبدأ الإنذارات والهلع حالما ينتقل الناس من هذه المناطق إلى الضواحي. تجدر الإشارة هنا إلى قضية ذات صلة ولكن تبقى خارج النطاق العام لهذا الحديث وهي الحفاظ على نوع آخر للتكتل العرقي - الحفاظ على السكان الأصليين للبلاد. يساعد في فهم هذه الحالة الإطار التحليلي لحيز المجتمع العام والذي كان أول من طرحه الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (1981).



معهد الدراسات الإسماعيلية

فضّل مفهومه النقاش المدني المتألف المشتق من أوروبا القرن الثامن عشر حيث خاض رجال الطبقات العليا والمتوسطة المستنيرة نقاشات حول الشؤون العامة. وكان النسويون بدايةً وتلاههم باحثون آخرون قد تحدوا هذا النقاش عن الحيز العام وسعوا لتوسيع المفهوم ليكون أكثر شمولية فيما يخص الجنس والعرق والإختلافات الطبقية. ولقد ظهرت فكرة الحيزات العامة التي نظر لها على أنها متعايشة ومتقاطعة مع الحيز العام الغالب. إن هذه تمكنا من تصور الطريقة التي من خلالها تحدث المشاركة المدنية في المجتمعات التعددية. ومن الممكن أن تتضمن هذه الحيزات أسواقاً إثنية وأماكن عبادة متنوعة بالإضافة إلى وسائل إعلامية.

من غير الممكن تجاهل الكامل لخطورة التكتلية وعزل الأفراد من الحياة العامة. ناقشت بعض أبحاثي محتويات وسائل الإعلام الإثنية المتعلقة بكندا. كشفت النتائج أنه بقدر ما يكون وجود الوسيلة الإثنية أطول بقدر ماتكون نسبة المعلومات التي تحملها بشكل منتظم عن كندا أعظم. ويبدو هذا أيضاً عاملاً عن طول مدة حضور المجتمع الذي تخدمه في كندا. تحتوي بعض الصحف الإثنية العريقة في فلوكوفر مواد عن حملة إنتخابات فدرالية مقارنة مع صحيفة يومية محلية رئيسية. ويبدو هذا أنه يوازي الطبيعة متعددة الإثنيات للمشاركة في السياسة الكندية. من الواضح أن بعض الحيزات تكون مساحات حيوية ومتعددة الأبعاد وتوفر إنخراطاً أكبر في الحياة المدنية في دولتنا الديمقراطية. ومع ذلك لا يعني هذا أن جميع الحيزات الإثنية فعالة بشكل متشابه في الحياة العامة. لذلك نحتاج أن نفهم بشكل أفضل أسباب هذا من خلال رؤى أكثر دقة.

يتطلب البحث دراسة الفرص والميول لدى شاغلي هذه الحيزات والتي تدفعهم للإنخراط أو عدم الإنخراط في المجتمع الكندي. للأسف، لانستطيع التأكد من أن وسائل الإعلام وحتى الباحثين سيعرضون نتائج تلك الدراسات بدقة. ومثال ذلك نشر قصة على الصفحة الرئيسية في صحيفة وطنية في الثاني عشر من كانون الثاني من عام 2007. عنوانها: "إلى أي درجة أنت كندي؟" ويتابع التقرير: "إن المهاجرين من الأقليات الملحوظة هم أبداً إندماجاً ضمن المجتمع الكندي مقارنة بنظرائهم البيض الأوروبيين، ويشعرون بأنهم أقل كندياً، مما يشير إلى أن تعدد الثقافات لا تعمل بالنسبة للأشخاص غير البيض" (جيمين، 2007، ص 1).

إن هذه المقالة الشهيرة ولدت نقاشات معتبرة وينظر لها بشكل واسع كدليل علمي على هذه القضية. وفي 18 كانون الثاني طُبعت هذه الصحيفة اليومية رسالة للمحرر بعنوان "نتائج مغلوبة".

"استنتج جيفري ريتز وروبا بانرجي في دراستهم عن المهاجرين من الأقليات الملحوظة أنهم أبداً إندماجاً ضمن المجتمع الكندي مقارنة بنظرائهم البيض والأوروبيين. على كل، وبإستخدام الإحصائيات في تقريرهم فإنه من الممكن التوصل إلى نتيجة مناقضة تماماً.

على سبيل المثال هم يبالغون بالفروقات. يقولون أن 97% من البيض يحصلون على المواطنة مقارنة بـ 79% من المهاجرين من الأقليات- الملحوظة. ولكن أغلب البيض قدموا إلى كندا بوقت أبكر بكثير. في الحقيقة، يحصل المهاجرون من الأقليات- الملحوظة على المواطنة أكثر من البيض. وإختلافات الجيل الثاني الموصوفة تقارن أطفالاً للأقليات الملحوظة بمعدل عمر 26 مع البيض متوسطي العمر بمعدل 46. المشكلة الكبرى تكمن في نتائجهم. وعبر مؤشراتهم في الاندماج يحرز المهاجرون من الأقليات- الملحوظة نتائج أفضل بكثير من البيض مقارنة مع تلك التي يخسرون بها.

يحقق الصينيون نتائج أفضل من البيض المهاجرين في خمسة مؤشرات بينما يخسرون في مؤشر واحد. ويحقق الآسيويون الجنوبيون نتائج أفضل بثلاثة وأساء بلجنيين، السود أفضل بأربعة وأساء بلجنيين، والمهاجرون من أقليات ملحوظة أخرى ينجحون في ثلاثة ويخسرون في إثنان.

لذلك تظهر تحليلاتهم عكس ما يستنتجون. أخيراً، سؤال الهوية الكندية كما قدم في مقالتي لم يكن "هل تعرف نفسك ككندي". فسر ها البروفسور ريتز والسيد بانرجي بهذه الطريقة، لكن السؤال كان: ماهي هويتك الإثنية أو الثقافية؟ - بالتأكيد لم يكن السؤال عن الهوية القومية والولاء". (بالمر، 2007، ص 16).



معهد الدراسات الإسماعيلية

يبدو أننا مشوشين مرة أخرى بأجزاء الفيل المتنوعة. هناك أنواع متعددة من الهوية لكل شخص- الهوية الوطنية للعديد من الناس مختلفة جداً عن الهويات الثقافية والإثنية. برهنت المقابلات التي قمت بها مع مجموعات من المسلمين من خلفيات متنوعة خلال السنوات القليلة الماضية وكذلك مقابلات أجراها مؤخراً أحد طلابي في الدكتوراه مع أشخاص من آسيا الجنوبية بلبن معظم المهاجرين من الأجيال الأولى والثانية يشعرون بنفس مستوى الإرتياح بما يخص هوياتهم الدينية والإثنية والثقافية والكندية. إن نتائج بحثنا تتسجم مع الدراسات الأكاديمية المتزايدة حول هذا الموضوع. ولكن على ما يبدو أن كلاً من الباحثين والصحفيين لم يفهم أن معظم الناس لديهم إحساس متعدد الطبقات بالذات. يظهر أن الصحيفة اليومية كانت متحمسة لتقديم بشكل بارز الدليل المفترض الذي يظهر فشل المهاجرين في الانتماء.

بالرغم من الرسالة التي تحدثت القصة، فإن نشر هذه الدراسة قد أخذ مجراه الخاص وخدم في توسيع الإنطباع العام عن فشل الثقافات المتعددة. وبينما يبدو أن بعض الكنديين يعلنون موت السياسة، فإن جهود البلاد لرعاية التناغم بين الثقافات مازالت محط الإعجاب عالمياً. وبهذا فإن تطبيقات الثقافات المتعددة الكندية تدرس من قبل تيار مستمر من الساسة والباحثين والصحفيين. ربما يكون سمو الأغا خان هو أحد أكبر الداعمين. ومن خلال خبرته في قيادة شبكة تنمية في إفريقيا وآسيا لأكثر من خمسين عاماً فإنه يجد في التعددية وسيلة لتمكين الناس من خلفيات متنوعة من الكفاح من أجل أهداف عامة. فلقد صرح إبان إنشاء مركز التعددية العالمي مع الحكومة الكندية في عام 2006 بلبن قيم التعددية وممارساتها لم تكن مرغوبة فقط بل أصبحت ضرورة أساسية لمستقبل العالم ولنجاتنا (الأغا خان، 2006).

وعلق أيضاً بلبن الكنديين يميلون ليكونوا متواضعين حول إنجازاتهم في هذا الموضوع. يغطي تعدد الثقافات الكندي على عيوب جليلة ولكن بالنظر حول العالم فإن الكنديين سيكونون بحال أسوأ من دونها. ليست حالة كندا أفضل بالمقارنة مع يوغسلافيا ورواندا والعراق فحسب بل إنها تقادت أنواع الشغب والإضطراب الاجتماعي الذي هز من وقت لآخر مجتمعات قريبة الصلة لكندا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. لكن هذا ليس مدعاة للتفاخر حيث أن تعدد الثقافات لم ينجح بشكل كامل بعنونة التمييز العنصري. كما أن التماسك الاجتماعي مازال يشكل تحدياً.

إن العالم يتغير وإن سياسة تعدد الثقافات قد بدأت تظهر ملامح القدم. لقد صيغت هذه السياسة عندما قل تواصل الأقليات مع أماكنهم الأصلية. العولمة، وتكنولوجيا التواصل، والنقل الجوي الرخيص نسبياً قد غيروا ذلك. حيث أن جماعات المهاجرين الآن أكثر تنوعاً وقدرة على التنقل مما كان عليه الحال منذ ثلاثة عقود. إنه لمن الممكن حالياً أن يحافظ المهاجرون على تواصل يومي مع الأقليات التي ينتمون إليها من خلال الإنترنت والسفر المتكرر بين الدول القديمة والجديدة.

إن لهذا تداعيات جمة على المواطنة. تخضع طبيعة الانتماء القومي لتحول في أجزاء عديدة من العالم. هناك عدة مستويات للمواطنة في الاتحاد الأوروبي. في الواقع، يحمل العديد من الكنديين الذين ولدوا في أوروبا أو ممن قدم أبائهم أو حتى أجدادهم من أوروبا جواز سفر أوروبي. إن قوانين الانتخاب الوطني في إيطاليا تمكن أعضاء البرلمان من أن يكونوا من الأقليات المهاجرة، بما في ذلك الإيطاليين الكنديين. عينت حكومات إسرائيل والهند وزراء لمراقبة تطبيق السياسات المتعلقة بأقلياتهم في الخارج. وبينما تقدمت الدول المنتجة للمهاجرين بتطوير آليات لإشراك أقلياتهم خارج حدود بلادهم فإنه لا يزال على الدول المستقبلة للمهاجرين معالجة هذه القضية.

إنه من الواضح أن على كندا الدخول في نقاش عالمي حول تداعيات الأقليات متعددة الخلفيات القومية فيما يخص الهجرة، والمواطنة، والسياسة الخارجية، والأمن بأسرع ما يمكن. تبدو سياسة الثقافات المتعددة خارج نطاق هذه التطورات. حيث تمت صياغتها خصيصاً لضمان تطور المواطنة العامة والتي تقسح المجال للثقافات المختلفة. وكان الإطار الذي سنتطوي عليه هذه السياسة هو نفسه للأمة. وبالرغم من أن العولمة لم تزيل وجود القوميات، فإنها بالتأكيد حركت عمليات تتحدى الهياكل التقليدية. تحضنا الشبكات العالمية للأقليات على إعادة النظر بتعدد الثقافات التي تعمل ضمن حدود الهولولة الواحدة فقط. وللأسف، فأولئك النقاد الذين هم سجناء الفهم المحدود لتعدد الثقافات يجدون صعوبة في رؤية الطبيعة المتطورة للحيوان.



معهد الدراسات الإسلامية

لابد للنقاش عن السياسة من أن يتشابه بشكل خلاق معحقاق القرن الحادي والعشرين. ومن المهم أن يأخذ الإعلاميون والأكاديميون وصناع السياسة خطوة للوراء من الفيل وأن يلاحظوا التغيرات السريعة للبيئة العالمية. وحتى عندما نستمر بالإختلاف حول ميزات تعدد الثقافات، فإنه من الضروري لمستقبلنا المشترك التخطيط لكندا أكثر تناغمًا أن لا نحد أنفسنا بالتفكير ضمن قفص الدولة القومية.

المراجع:

لمزيد من المعلومات عن المراجع يرجى الإطلاع على النسخة الإنكليزية.